ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة حالة صندوق ضمان القروض (FGAR)

Loan Guarantee as a Financing Mechanism for Small and Medium Enterprises in Algeria Case Study of the Loan Guarantee Fund (LGF)

د. طالم علي
جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر
talem_83@yahoo.fr

أ. بلخير فريد
جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر
belkheir.farid@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/07/24 تاريخ القبول: 2019/02/08

الملخص:
نسعى من خلال هذه الدراسة لمعالجة مطلب أساسي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية، وعليه فتنمية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني إمكانية تحريك عجلة التنمية، تم الإشارة إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بهذه المؤسسات ومكانتها في الاقتصاد العالمي، ثم النظر في أكبر مشكلة تواجهها ألا وهي التمويل وبالتالي يمكن التقليل من حدتها عن طريق إنشاء هيئات تدفع البنوك إلى اكتساب الثقة والزيادة في العملية الائتمانية، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتم التوصل إلى أن لهذه المؤسسات دور كبير في تنمية الاقتصاد الجزائري .

الكلمات المفتاحية: ضمان القروض، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات، التنمية الاقتصادية، صندوق ضمان القروض (FGAR)

Abstract:
In this study, we seek to address a basic demand for the advancement of the national economy in the light of the current international economic changes. Accordingly, the development and encouragement of small and medium enterprises means the possibility of moving the wheel of development. The various theoretical concepts related to these institutions were mentioned in the world economy. A problem which it faces, which is financing and thus can be reduced by establishing bodies that push banks to gain confidence and increase in the credit process. The study was based on the descriptive and analytical methods, and it was concluded that these institutions plays a major role in the development of the Algerian economy.

Key Words: Loan Guarantee, Small and Medium Enterprises, Enterprise Finance, Economic Development, LGF Fund.
JEL Classification: L39.I32.

* مرسل المقال: طالم علي (talem_83@yahoo.fr).

المقدمة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية المحلية، إذ أنها تملك محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة، قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية، فهي تعمل على تلبية الحاجات الاستهلاكية، توفير مناصب عمل، تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات الأمر الذي جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع وازدهاره.

تعد وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها، عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب القيام هذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها، فتمويل المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم، الأمر الذي تطلب وجود ضمانات للتقليل من المخاطر وبالتالي الحصول على التمويل بأكثر يسرا وأكثر قيمة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض في شهر مارس من سنة 2004.

إشكالية الدراسة: نظرا للأهمية البالغة التي منحتها الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية، كان لزاما عليها أيضا التقليل من العقبات التي تواجهها وخاصة ما يتعلق بالتمويل. وعليه جاءت إشكالية الدراسة على النحو الموالي: **كيف يمكن أن يساهم صندوق ضمان القروض في زيادة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.**

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقديم الضمانات الكافية للبنوك التجارية قصد الحصول على التمويل الكافي للمشروعات الاستثمارية عن طريق صندوق ضمان القروض وخاصة المؤسسات التي تفتقر لتلك الضمانات العينية اللازمة والمطلوبة من قبل البنوك. وبشكل عام تهدف الدراسة إلى:

- الإشارة إلى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد العالمي؛
- التعرف على واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- الخروج بجملة من النتائج وتقديم أخرى من المقترحات لتفعيل دور صندوق ضمان القروض في زيادة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج وهيكل الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهو المنهج الذي يعبّر عن الظاهرة المراد دراستها كما توجد في الواقع كميا وكيفيا، كما تم الاستعانة بأدوات لجمع البيانات، ليتم بعد ذلك تحليل المعطيات والإحصائيات المستخلصة. وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها سوف نعالج المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 . تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى الفني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هيكلها الاقتصادي والاجتماعي. وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية. كما يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة.

إذا كان الكتاب الباحثين لم يتفقوا على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يوجد بعض العناصر التي يمكن الاستناد إليها في تصنيف المشروعات عموما تتمثل فيما يلي: (عازب وغربي، 2013، ص04)

- حجم العمالة.
- حجم الاستثمارات.
- حجم المبيعات. كما تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جملة من المعايير مثل: المعيار القانوني أو معيار التنظيم، أو حسب نشاط هذه المؤسسات في القطاعات أو أسواق معينة ...الخ.(Aim, 2006, p 56)

نستنتج إن السبب الرئيسي في عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو كثرة المعايير المستعملة في تصنيف هذه المؤسسات، حيث أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا يتم استخدامه في 75 دولة. (دراجي، 2011، ص 64)

2 . التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كما ذكرنا سابقا إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر صعب، إلاَّ أن هذا لا ينفي وجود العديد من المحاولات، ومن بين التعاريف التي قُدمت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نجد:

1.2. تعاريف الهيئات والمنظمات الدولية:

أ. **التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي: (ناصر ومحسن، 2011، ص 03)

– **المؤسسة المصغرة:** هي التي تكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوي لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

– **المؤسسة الصغيرة:** هي التي تضم أقل من 50 موظفا، إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولا أمريكي.

– **المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من 300 موظفّ، أما أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15مليون$.

ب. التعريف الخاص من طرف صندوق النقد الدولي: اعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة التي تستخدم أقل من 05 عمال صغيرة، أما المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من (05 إلى 19) عاملا، وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم (20) عاملا فأكثر.

ت. تعريف مؤسسة التمويل الدولية: تعرف مؤسسة التمويل الدولية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي تستثمر حداً أقصى مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي.(حسن، 2013، ص 26)

ث. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو": هي مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، وتتبع أساليب إنتاجيه حديثة، ويغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل.(شليق، عزي وبيه، 2012، ص213.)

2 . 2 . تعاريف معتمدة من طرف بعض الدول المتقدمة: إن الدول المتقدمة تعتبر من الدول الرائدة والسباقة في البحث عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاهتمام هذه الدول بهذا القطاع الفتي والذي اعتبرته عصب الحياة الاقتصادية.

أ. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص م: وضعت إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية **USSBA** عددا من المعايير يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفاءه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه، ومن أهم هذه المعايير: (برجي، 2012، ص26.)

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5-15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ب. تعريف اليابان: عرف القانون المعدل من عام 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان كمايلي:

الجدول 1: تصنيف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النشاط الاقتصادي	عدد العمال أقل من.....	رأس المال المستثمر
الصناعة	300	100 مليون ين
تجارة الجملة	100	30 مليون ين
تجارة التجزئة	50	10 مليون ين

المصدر: (الصوص، 2010، ص 06).

ت. تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قام الاتحاد الأوربي بوضع أول تعريف موحد وتصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريل 1996، وبعدها تم تعديله من طرف اللجنة الأوربية بتاريخ 06 ماي 2003 حيث دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005. (Levratto, 2009, p 22)

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 2: تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي أو مجموع الميزانية السنوية
مصغرة	**[1, 9]**	2 مليون أورو
صغيرة	**[10, 49]**	10 مليون أورو
متوسطة	**[50, 249]**	50 مليون أورو

Source, (Marteau & Noel, 2008, p 54).

2 . 3 . التعاريف المعتمدة لبعض الدول النامية

أ. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند: تعتمد الهند في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم الاستثمارات وليس على عدد العمال حيث تعرفها كما يلي: " المؤسسات المتوسطة هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار، أما المؤسسات الصغيرة التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار أمريكي ".(راتول وبن داودية، 2006، ص175.)

ب. تعريف مصر: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريفات عدة يعتمد بعضها على عنصر رأس المال والبعض الآخر على العمالة، ونأخذ مثلا تعريف بذلك التنمية الصناعية حيث يعتمد التعريف على معيار رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة دون الأرض والمباني كما يلي: (عزيز،2011، ص86.)

- المؤسسات الصغيرة: هي التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1.4 مليون جنيه.
- المؤسسات المتوسطة: هي التي يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1.4 مليون جنيه ولا يتجاوز 3 مليون جنيه.

ت. التعريف الخاص بالمشرع الجزائري: لقد كانت للجزائر محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها تعاريف غير رسمية لأنها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، لكن بعد إدراكها بأهمية هذه المؤسسات في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا جاء بقانون توجيهي أصدره رئيس الجمهورية سنة 2001.

فطبقا للقانون رقم (01-18) المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي:

. تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

. تستغل من 01 إلى 250 شخص.

. لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية، ويمكن تلخيص التعريف في الجدول التالي:

الجدول 3: التعريف المعتمد من طرف الجزائر الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1-9	أقل من 20 مليون دينار جزائري	أقل من10مليون دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10-49	أقل من200 مليون دينار جزائري	أقل من100مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50-250	ما بين200 مليون دينار و2 مليار دينار	من100إلى500مليون دينار جزائري

المصدر: " القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص 4.

3 . أهمية ومكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي:

أثبتت الدراسات مدى مساهمة الحجم الصغير في النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي، حيث ظهرت العديد من المشاكل لم تستطيع المؤسسات الكبيرة التعامل معها أو إيجاد حلول لها وحدها واستلزم الأمر تعاونها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما ولد الاهتمام بهذه الأخيرة. (مخيمر وعبد الفتاح،2007، ص31.)

3 . 1. المساهمة في الناتج الداخلي الخام: هو عبارة عن مساهمة المشروعات الاقتصادية المتنوعة الناشطة في القطاعات المختلفة، في إنتاج السلع والخدمات النهائية، ونسب مساهمتهما تعد من أعلى النسب، نجدها مثلا تساهم بنسبة 48% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبـ 62% في فرنسا، و41% في ايطاليا، و35% بألمانيا، كما تساهم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سويسرا بـ 70% من الناتج الداخلي الخام وتصل إلى 88% إذا تم إضافة المؤسسة المصغرة لها ، أما في المغرب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتواجد بنسبة 99% وتساهم بـ 45% في الناتج الوطني الخام.(OCED, 2002)

3 . 2. استغلال الموارد المحلية:باختلاف الأنواع البشرية ،المالية والموارد الطبيعية، من أجل منافع اقتصادية تساهم في تعظيم الناتج وتحسين مؤشراته السنوية، توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة القدرة على توفير الحاجات الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، إضافة لتحسين ورفع مستويات الدخول الفردية.

3 . 3. الوفرات بالعملة الأجنبية: تكمن الأهمية والدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص إستراتيجية التنمية الصناعية بإحلال الواردات أي العمل على إنتاج منتوجات تحل محل المنتوجات المستوردة وتوفر العملة الصعبة للاقتصاد أصبح ذلك من الأولويات في الآونة الأخيرة، وهذا بفعل انفتاح السوق في ظل الشراكة، وهذا ما يعود بالإيجاب على ميزان المدفوعات بتراكم العملة الأجنبية.

3 . 4. نواة الصناعات التصديرية: أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة في زيادة وترقية الصادرات وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى إحداث فائض في ميزان المدفوعات في بعض الدول، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية، فعلى سبيل المثال صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شرق آسيا نسبة 40% من مجموع الصادرات لهذه الدول، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية، كما تساهم في الصادرات بـ 47% في ايطاليا، 30% اليابان و27% في فرنسا.(بلوناس وطراد ، 2008، ص169.) ومن الأمثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدِّرة في الدول العربية مؤسسات GMC وجولد ستار في مصر، التي تقوم بصناعة المنتجات الكهربائية والالكترونية والتي تصدر جزء كبير من إنتاجها للخارج خاصة الدول العربية.

3 . 5. توفير الشغل والقضاء على البطالة: إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل على توفير مناصب عمل وهذا يسمح بامتصاص البطالة من المجتمع، فإذا لاحظنا على سبيل المثال، دول الاتحاد الأوربي الذي يتمتع بتجربة ناجحة في هذا المجال، نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعادل 23.25 مليون مؤسسة تشغل 66% من اليد العاملة.

المحور الثاني: واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو، تلك هي الثقافة السائدة في بلدان العالم برمته والتي تبنتها الجزائر بفسحها المجال أمام المقاول والذي لعب الدور الأساسي بتسخير ماله وكفاءته المحدودة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ساعيا لنموها وتوسع حقل نشاطها.

1 . تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد شهد هذا القطاع منعرجا هاما بصدور مرسوم توجيهي حامل لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معززا بمواد تفصيلية تدل على تجند للنهوض بهذا القطاع اعترافا بأهميته، مبرزا دور السلطات العمومية والمحلية لتشجيع عملية خلق مؤسسات من هذا الحجم.

الجدول 4 : تطور وتوزيع المؤسسات ص وم حسب الطابع القانوني من 2001 إلى2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2001	179893	99,56	778	0,44	180 671
2002	189552	99,59	778	0,41	190 330
2003	207949	99,62	778	0,38	208 727
2004	225449	99,65	778	0,35	226 227
2005	245842	99,64	874	0,36	246 716
2006	269806	99,72	739	0,28	270 545
2007	293946	99,66	666	0,34	294 612
2008	392013	99,84	626	0,16	392 639
2009	455398	99,87	591	0,13	455989
2010	471634	99,88	557	0,12	472191
2011	511856	99,88	572	0,12	512428
2012	550511	99,89	557	0,11	551068
2013	601583	99,90	557	0,10	602140
2014	656949	99,91	542	0,09	657491
2015	716895	99,92	532	0,08	717427
2016	786989	99,96	390	0,04	787379

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم)

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2016 بـ 787379 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2015 تقدر بـ : 717427 مؤسسة أي بمعدل تطور يقدر بـ : 09,75%، حيث كان يبلغ العدد الإجمالي 180671 مؤسسة سنة 2001، هذا التطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي تمر بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 يقدر بـ:179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2016 بـ: 786989 مؤسسة، بزيادة تقدر بـ: 607079 مؤسسة مقارنة بسنة 2001. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739 مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى

سنة 2016 ليبلغ عددها 390 مؤسسة. كما يمكن تفسير هذا التراجع إلى التخلي على هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار. كما يمكن تفسيره أيضا إلى عمليات الخوصصة التي شهدتها الجزائر منذ برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص. حيث كانت هذه التحولات نتيجة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

2 . توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2 . 1. توزيع المؤسسات ص م حسب الحجم لسنة 2016: الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2016 التي بلغ عددها 787379 مؤسسة بالإضافة إلى مجموع النشاطات الحرفية البالغ عددها في نفس السنة بـ: 235242 نشاط حرفي، أي المجموع الكلي يعادل 1022621، كما يلي:

الجدول 5 : توزيع المؤسسات ص وم حسب الحجم 2016

حجم المؤسسة حسب العمال	عدد المؤسسات	النسبة %
أقل من 10 عمال	993170	97.12
من 10 إلى 49 عامل	26281	2.57
من 50 إلى 249 عامل	3170	0.31
المجموع	**1022621**	**100**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص09).

من الجدول نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تسيطر على أغلب الفئات الأخرى بنسبة تقدر بـ: 97,12 % ،من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عامل بلغ عددها سنة 2016 بـ: 26281 مؤسسة أي بـ: 2,57 % من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عاملا بلغ عددها 3170 بـ: 0,31 % من إجمالي المؤسسات. والسبب راجع إلى سهولة إنشاء وخلق المؤسسات المصغرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب تمويلا أكبر من جهة، ومن جهة أخرى تتطلب مساحة عقارية. هذا ما يؤدي إلى الانتشار والتطور السريع لهذا النوع من المؤسسات.

2 . 1. توزيع المؤسسات ص م حسب قطاع النشاطات لسنة 2016

أ. المؤسسات الخاصة: كما ذكرنا سابقا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية بما فيها النشاطات الحرفية بلغ 1022621 سنة 2016، حيث يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات والبقية للقطاع العام، إلا أن القطاع الخاص يتكون من مجموعتين أساسيتين: أشخاص معنوية التي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الخاصة، بـ 575906 مؤسسة خاصة معنوية، ومؤسسات خاصة تابعة لأشخاص طبيعية وهم أصحاب الحرف أو المهن الحرة وأصحاب نشاطات الصناعة التقليدية.

الجدول 6 : توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2016

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة %
الخدمات	302564	52,53
البناء والأشغال	174848	30.36
الصناعة	89597	15.55
الفلاحة والصيد البحري	6130	1.06
خدمات متعلقة بالصناعة	2767	0.48
المجموع	**575906**	**100**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص 10).

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه مدى أكبر الحصة التي يحظى بها قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع بـ: 302564 مؤسسة، أي بنسبة 52,53%. ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30,36%، بـ: 174848 مؤسسة، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 15,55 %، ثم الفلاحة والصيد البحري 1.06% وفي الأخير يأتي قطاع له صلة بالصناعة بنسبة 0.48%.

واحتل قطاع الخدمات المركز الأول من بين فروع النشاط نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني والذي ما يزال يحتاج الدعم والترقية.كما يظل قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بنسبة كبيرة وهذا نظرا لحتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال وخاصة في العشرية الأخيرة .

2.1.2 المؤسسات العامة: إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام بلغ 532 مؤسسة سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 0,04 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توزع حسب فروع النشاطات كما في الشكل التالي:

الشكل 1: توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016

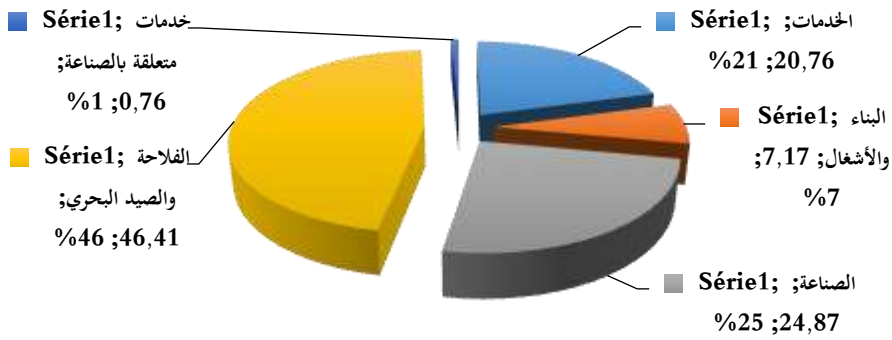

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص 10).

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن هناك اختلاف في نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ،حيث يحتل قطاع الفلاحة الصدارة بنسبة 46,41% نظرا لأهمية هذا القطاع وتوليه أهمية كبيرة من طرف الدولة، ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة 24,87% نظرا لتكييف السياسات الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يأتي نشاط الخدمات بـ:20,76% بعد ما كان يحتل الصدارة في القطاع الخاص، ثم قطاع البناء والأشغال بـ: 7,17% ، بعد ما كان يحتل المرتبة الثانية في القطاع الخاص هذا ما يدل على ترك الدولة للمبادرين الخواص في هذا المجال، وفي الأخير يأتي نشاط الخدمات التي لها صلة بالصناعة بـ: 0,76 %.

3 . أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يأتي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل ما بين قطاعات النشاط الاقتصادي أولا، وبما تحققه في حد ذاتها من مزايا تدفع مسار التنمية الاقتصادية إلى الأمام حيث في أغلب الدول كما في الجزائر أصبحت هذه المؤسسات محركا حقيقيا قوي لتنمية البلد وقدراته وتجنب مشاكل اجتماعية حلت بفضل هذه المؤسسات، وهذا ما عبر عليه "ريال جاكوب **REAL JACOB**" بقوله "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي حاليا أهم محرك للنمو والتجديد في الاقتصاد"، Real, (2000, p20) ومن هذا المنطلق أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة في الجزائر يحتل موقعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويتزايد دور المؤسسات يوما بعد يوم ولقد تم تأكيد هذا الدور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مختلف الدراسات والبحوث المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وهو ما جعلها أداة لخلق القيمة المضافة ومساهمتها في الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

3 . 1. المؤسسات ص وم وسوق العمل: سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول 7 : تطور مناصب الشغل المصرح بها من 2010 إلى 2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية	المجموع	العمالة الإجمالية	مساهمة م ص وم في العمالة%
	الأجراء	أرباب العمل				
2010	958 515	618 515	48 656	1 625 686	9 735	16.69
2011	1 017	658 737	48 086	1 724 197	9 599	17.96
2012	1 089	711 275	47 375	1 848 117	10 170	18.17
2013	1 176	777 259	48 256	2 001 892	10 788	18.55
2014	1 259	851 511	46 567	2 157 232	10 239	21.57
2015	1 393	934 037	43 727	2 371 020	10 594	22.38
2016	1 489	1 022 231	29 024	2 540 698	10 845	23.42

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم).

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تنشأ 2540698 منصب شغل سنة 2016، بعد ما كان عدد العمال في هذا القطاع سنة 2010 يقدر بـ: 1625686 عامل، أي بنسبة تطور تعادل 56.28% ، هذا تطور هام جدا ولكن غير كاف نظرا لدرجة البطالة التي هي عليها الجزائر، حيث كانت الزيادة في المؤسسات الخاصة لها الفضل في هذا التطور، لا شك أن زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطويرها يزيد في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، خاصة وأن مثل هذه المؤسسات لا تعتمد على تكنولوجيا كبيرة، ولا رأس مال كبير وهذا ما يفسر تطور مناسب الشغل من سنة لأخرى بالإضافة إلى عوامل إضافية يمكن تلخيصها فيما يلي: ـ زيادة الأنشطة التجارية مع زيادة تحرير الاقتصاد.

ـ زيادة الأنشطة للمؤسسات من سنة لأخرى يجعلها تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر.

ـ خوصصة المؤسسات العمومية وتفكيكها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة منها، لصالح العمال وأخرى لخواص وطنيين وأجانب، سمحت بإعادة إدماج العمال المسرحين وتشغيل عدد آخر من الأجراء.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الإجمالية خلال الفترة المدروسة تتراوح ما بين 16,69 % سنة 2010 وبـ: 23.42 % سنة 2016، هذه النسب تعتبر جيدة إذا ما قارناها بوضعية واتجاهات الاقتصاد الجزائري، أما إذا قارناها بنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في التشغيل لبعض الدول المتقدمة التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70 %، فتعتبر جد ضعيفة.

3 . 2. المساهمة في القيمة المضافة: الجدول التالي يوضح تطور القيمة المضافة في كلا القطاعين للفترة ما بين 2010-2015:

الجدول 8 : تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	4 681.68	5 137.46	5 813.02	6 741.19	7 338.65	**7 924.51**
القطاع العام	827.53	923.34	793.38	893.24	1 187.93	**1 313.36**
المجموع	**5 509**	**6 061**	**6 606**	**7 634**	**8 527**	**9 237.87**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص 42).

الملاحظ من الجدول أن تطور القيمة المضافة كان في كل من القطاع الخاص والقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص منذ سنة 2010 إلى 2015 بـ: 3242,83 مليار دينار ممثل بمعدل تطور يعادل 69,26%، هذا التطور نتيجة زيادة خلق وإنشاء المؤسسات وتوسعها في الاقتصاد الوطني، كما شهد أيضا التطور في القيمة المضافة بالنسبة القطاع العام رغم تراجع تعداد المؤسسات العامة في هذه السنوات حيث تطو بـ: 485,03 مليار دينار خلال الفترة المدروسة أي بنسبة 58,70%.

من جهة أخرى ظل القطاع الخاص في هذه الفترة يحتل المركز الأول من حيث المساهمة في القيمة المضافة خلال كل الفترة المدروسة، هذا راجع إلى تزايد وتطور تعداد المؤسسات الخاصة. وهذا ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل 2 : مساهمة المؤسسات ص وم في القيمة المضافة حسب القطاع من 2010 إلى2015

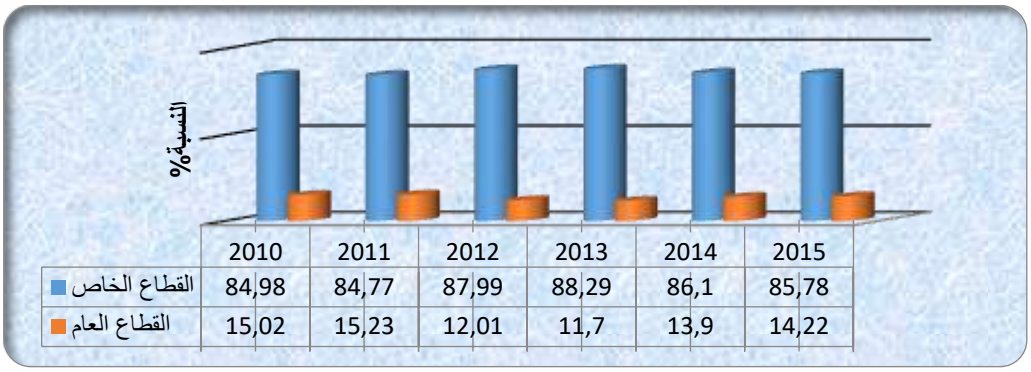

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص 42).

3 . 3 المساهمة في الصادرات خارج المحروقات: كما ذكرنا سابقا حول الدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة، الناتج الداخلي خارج المحروقات، إلا أن هذا الدور لا ينحصر فقط في هذه المجالات، بل لهذه المؤسسات إسهام كبير في مجال التجارة الخارجية عامة والتصدير خاصة.

حيث تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دخول الأسواق الخارجية من خلال اقتحام مجال التصدير، غير أن هذه الخطوة ما تزال محتشمة، بسبب عجز غالبية المؤسسات القيام بوظيفة التصدير، وبسبب عدم تحكمها في الاستمرارية والانتظام، لأن التصدير يعد نشاطا جد حساس يتطلب توفير شرطين أساسين وهما الاستمرارية والانتظام.

ولمعرفة أهم أنواع الصادرات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، سوف نعرض الجدول التالي:

الجدول 9 : أهم المنتجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015 و2016

الوحدة: مليون دولار

المنتوج	2015		2016		معدل التطور %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
الزيوت والمواد المشتقة من	524.88	26.66	388.18	21.80	26.04 -
الأمونياك (محلول النشادر)	477.02	24.23	323.92	18.19	32.10 -
الأسمدة المعدنية	419.44	21.30	477.68	26,82	6.73
قصب السكر أو الشمندر	149.85	7.61	231.65	13.01	54.59
الهيدروجين الحلقي	52.05	2.64	36.32	2.04	30.22 -
فوسفات الكالسيوم	95.29	4.84	77.99	4.38	18.16 -
الكحول غير الحلقية	29.28	1.49	26.38	1.48	9.90 -
الهيدروجين والغاز النادر	27.28	1.39	24.39	1.37	10.59 -
التمور	34.7	1.76	37.52	2.11	8.13
الأسلاك والكابلات العازلة	1.79	0.09	19.19	1.08	972.07
المجموع الجزئي	**1 811.58**	**92.01**	**1 643.22**	**92.26**	**9.29 –**
المجموع الكلي	**1 969**	**100**	**1 781**	**100**	**9.55 –**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص53).

من بيانات الجدول يتبن لنا أن هناك عدة أنواع تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصديرها خارج قطاع المحروقات، إلا أن الصادرات الكلية انخفضت سنة 2016 حيث بلغت هذه القيمة 1781 مليون دولار بعد ما كانت تقدر بـ: 1969 مليون دولار سنة 2015، أما بالنسبة لأهم أنواع المنتجات المصدرة مثل (الزيوت، الأمونياك، الأسمدة المعدنية، قصب السكر، فوسفات الكالسيوم، الهيدروجين الحلقي) فهي تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الكلية خارج المحروقات. حيث تعتبر هذه الأنواع من المنتجات ليس لها ميزة تنافسية عالية.

عموما ما يمكن استنتاجه هو أن أهم وغالبية المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منتجات غير تنافسية.

المحور الثالث: صندوق ضمان القروض وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم (02-373) المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث انطلق

الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. حيث يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الإتحاد الأوربي MEDA. (صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، https://www.fgar.dz)

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم.
- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

1 . تطور الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق من 2010 إلى 2016:

الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ 2010 حتى 2016 كما يلي:

الجدول 10: تطور الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق من 2010 إلى 2016

السنـــة		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عروض الضمان	النشأة	42	76	79	90	90	84	89
	التوسعة	27	62	129	145	193	147	146
	مجموع المشاريع	**69**	**138**	**208**	**235**	**283**	**231**	**235**
شهادات الضمان	عدد المشاريع	37	66	109	155	185	138	134
	النسبة %	**53,62**	**47,82**	**52,40**	**65,95**	**65,37**	**59,74**	**57,02**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم).

. عروض الضمان: هو الموافقة المبدئية على هبة الضمان الممول.

. شهادات الضمان: عرض الضمان متمم بالتمويل البنكي حيث يصبح التزام نهائي من طرف (**FGAR**)

من خلال بيانات الجدول نلاحظ هناك تطور في عروض الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصندوق منذ سنة 2010 حيث تم عرض 69 ضمان، حيث غالبية العروض كانت موجهة للمشاريع النشأة بمعدل يقارب 60 % من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة أي 42 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 673 مليون دينار جزائري، وتوسيع 27 مؤسسة بمبلغ 592 مليون دينار جزائري، لكن التزامات الصندوق خلال نفس السنة وجهت لـ: 37 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 53,62 % ، واستمر التطور في عروض الضمان من قبل الصندوق

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى سنة 2014، لكن في سنة 2015 حدث انخفاض في عروض الضمان حيث تم عرض 231 ضمان، وغالبية العروض وجهت للمشاريع التوسعة 147 مؤسسة بمبلغ قدر بأكثر من 10720 مليون دينار جزائري، و84 مؤسسة نشأة بمبلغ قدر بأكثر من 7103 مليون دينار جزائري. أما في سنة 2016 استمر الانخفاض في عروض الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليبلغ 235 ضمان، غالبية العروض وجهت كذلك للمشاريع التوسعة 146 مؤسسة بمبلغ قدر بأكثر من 8975 مليون دينار جزائري، و89 مؤسسة نشأة بمبلغ قدر بأكثر من 7670 مليون دينار جزائري. إن هذا الانخفاض في عروض الضمان خلال هذه الفترة فإن دل على شيء فإنما يدل على سياسة الإنفاق الانكماشية المتبعة من طرف الحكومة نتيجة الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية للمحروقات.

الشكل 3 : تطور الضمانات الممنوحة من 2010 إلى2016

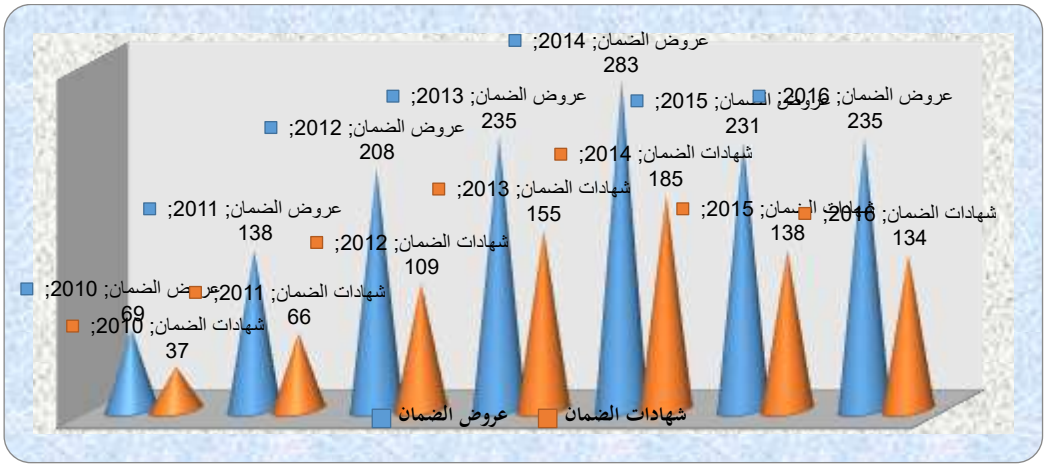

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (وزارة الصناعة والمناجم).

2 . توزيع الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق حسب النشاط:

الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ تأسيسه حتى شهر فيفري 2017 حسب النشاط كما يلي:

الجدول 11 : توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط من أفريل 2004 حتى فيفري 2017

قطاع النشاط	المشاريع		القيمة		العمال	
	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
الصناعة	918	50	30 176,264	60	35 338	59
البناء	513	28	10 703,483	21	15 927	27
الخدمات	380	21	8 553,679	17	7 531	13
الفلاحة	22	1	834,749	2	820	1
المجموع	**1 833**	**100**	**50 268,178**	**100**	**59 616**	**100**

المصدر: (صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

بيانات الجدول توضح بأن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR قام بمنح 50268,178 مليون دينار جزائري كقيمة لضمان هذا النوع من المؤسسات منذ تأسيسه تقريبا حتى شهر فيفري 2017 لـ: 1833 مشروع موزعة حسب نشاطها، حيث اهتم الصندوق بقطاع الصناعة أكثر من القطاعات الأخرى بـ: 918 مشروع بقيمة قدرت بـ: 30176,264 مليون دينار جزائري أي بنسبة 60% من إجمالي المبلغ الممنوح لمختلف القطاعات، ثم جاء قطاع البناء والأشغال، الخدمات.

3. توزيع الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق حسب الجهة:

الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ تأسيسه حتى 31 ديسمبر 2016 حسب الجهة كما يلي:

الجدول 12 : توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016

الجهة	المشاريع		قيمة الضمان (دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الشرق	471	**26,40**	12 888 293 492	**26,86**	16 135	**27,43**
الوسط	868	**48,65**	22 511 495 402	**46,92**	27 670	**47,04**
الغرب	347	**19,45**	10 735 242 054	**22,37**	12 621	**21,45**
الجنوب	98	**05,49**	1 837 161 361	**03,82**	2 395	**04,71**
المجموع	**1784**	**100**	**47 972 192 309**	**100**	**58 821**	**100**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم).

الملاحظ من خلال بيانات الجدول يتبين لنا 48,65 % من مجموع المشاريع المضمونة توجد في جهة الوسط منذ تأسيس الصندوق سنة 2004 حتى نهاية سنة 2016، حيث قدرت قيمة الضمان في هذه الجهة بأكثر من 22511 مليون دينار جزائري، بمعدل 46,92 % من القيمة الإجمالية، في حين تحتل المرتبة الثانية جهة الشرق بـ: 471 مشروع بنسبة 26,40 % بقيمة قدرت بأكثر من 12888 مليون دينار جزائري، ثم جهة الغرب في المرتبة الثالثة بـ: 347 مشروع بنسبة 19,45 %، ثم احتلت جهة الجنوب المرتبة الأخيرة بـ: 98 مشروع بنسبة 5,49 %.

الشكل 4 : توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016

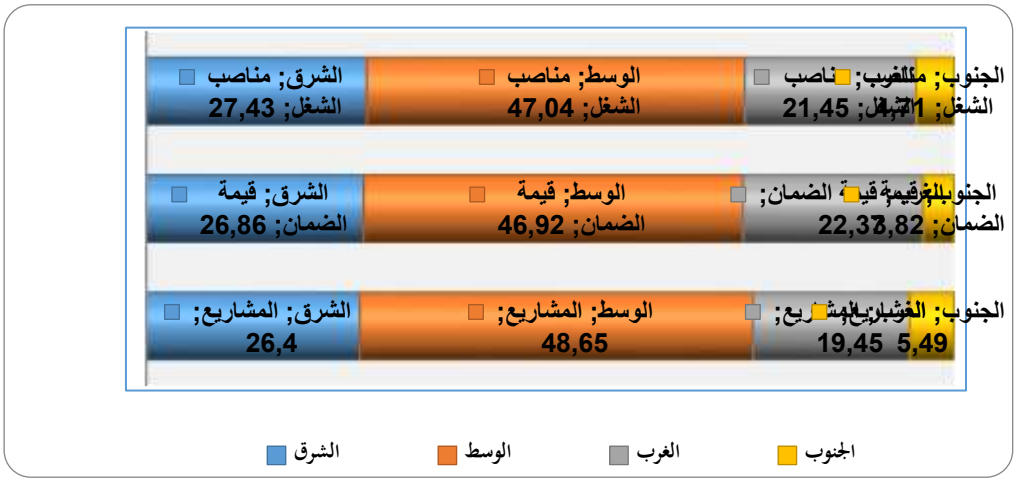

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (وزارة الصناعة والمناجم)

الخاتمة

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تعزيز وتشجيع تنمية هذه المؤسسات يمكن أن يعزز قدراتها التنافسية، ويجعلها تساهم بفعالية أكبر في عملية التنمية الاقتصادية. لكن تشجيع وتنمية هذه الأخيرة يرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي خصوصا سياسات التمويل والدعم.

لقد وفرت الجزائر منظومة قانونية ومؤسساتية جيدة من أجل التكفل التام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرزها إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR)، الذي ساهم بشكل أكبر قبل سنة 2014 في بعث الثقة لدى البنوك التجارية للمزيد من عملية منح الائتمان للعديد من المؤسسات ذات القدرة التنافسية العالية.

جملة النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات المقترحة:

– تعتبر العديد من الدول في الوقت الراهن بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية الاقتصادية، بالنظر لأهم الخصائص التي تتميز بها، خاصة في توفير مناصب الشغل والتأثير الإيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

– عدم وجود سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين المنظومات والمؤسسات المالية من جهة وهذا القطاع من جهة أخرى؛

– هناك قصور في مجال التمويل، وبالتالي إحجام الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فضلا عن وجود صندوق معين (FGAR) يتولى ضمان مخاطر الائتمان الموجهة لها.

وحتى يكون لصندوق ضمان القروض (FGAR) دور فاعل في وضع الثقة لدى البنوك التجارية للتوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ارتأينا إلى تقديم جملة من التوصيات ليستفيد منها الدارس والممارس نوجزها فيما يلي:

– ضرورة وضع نظام تمويلي شامل باعتباره جانب حساس واستراتيجي لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق إنشاء صندوق خاص بهذا القطاع لتقديم التمويل على المدى الزمني الطويل، مع أسعار فائدة معقولة، وأن لا يترك مجال التمويل للبنوك بشكل مطلق.

– حتمية إنشاء آليات حديثة تمكن البنوك من الحصول على الثقة الكافية التي تدفعها نحو المزيد من منح القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة ذات الكفاءة المجدية؛

– يجب تفعيل صندوق ضمان القروض(FGAR) بشكل أكثر فأكثر في الجزائر من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة التي لها قدرة تنافسية أكبر باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية.

المراجع المستعملة

أولا: المراجع باللغة العربية

- برجي. شهرزاد، 2012، " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات ص م "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص26.

- دراجي. كريمون، 2011، " متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 23، ص64.

- عزيز. سامية، جوان 2011، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، ص86.

- ناصر. سليمان، ومحسن. عواطف، يومي 23-24 فيفري 2011، " تمويل المؤسسات ص.م بالصيغ المصرفية الإسلامية "، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، ص03.

- حسن. صلاح، 2013 " دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشاكل البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص26.

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR. الجزائر. https://www.fgar.dz

- عازب. الشيخ أحمد، غربي. العيد، أيام 05-06 ماي 2013، " دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل الجودة الشاملة "، ملتقى وطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في م ص م في الجزائر، جامعة الوادي ، الجزائر ص04.

- شليق. عبد الجليل، عزي. خليفة وبيه. إبراهيم، ديسمبر 2012، " برنامج تأهيل المؤسسات ص م في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الثالث، ص213.

- مخيمر. عبد العزيز جميل وعبد الفتاح. أحمد، 2007، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص31.

10. بلوناس. عبد الله وطراد فارس، 2008، الإبداع ودوره في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للتسيير، العدد . 4 . بومرداس، الجزائر، ص169.

- راتول. محمد بن داودية. وهيبة، يومي 17-18 أفريل 2006، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف الجزائر، ص175.

- الصوص. سمير، 2010، " بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير م ص م" وزارة الاقتصاد الوطني لفلسطين، ص 06.

- وزارة الصناعة والمناجم، " نشريات المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، 2001 . 2017، الجزائر.

- وزارة الصناعة والمناجم، " نشرية المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات ص و م "، العدد 30، 2017، الجزائر، ص09.

- وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر www.fgar.dz/portal/ar/statistiques

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- LEVRATTO. N, 2009, " le PME définition, rôle économique et politiques publiques la reprise de PME Projets concrétisations et expérience**"**, la voisier, Paris, p 54.", 1er éditions de Boeck université Brucelles, Belgique, p22.

- OCED: perspectives de l'OCED sure les PME, 2002, statistique par pays.

- Real. J, 2000, la PME « apprenant » information, commaissance,intraction intelligence (quebec institut de recherche sur les PME), p20 .

- Aim. R.,"organisation des entreprises", éditions AFNOR-France, 2006, P56.

- Marteau. J-L. & Noel. J., 2008, **"**